



رسالة في العقائد لنا شمس الدين الامام عبد الله السبكي

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	H. Hüsnî
Yeni	
Eski kayıtları	1186

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وجوب وجوده مستلزم لاسماء صفات الكائنات
وشهدت بتوحيده السنة الآفاق والانفس وغرائب
الارضين والسموات والطق بجلهم كبريائه وجبروته اعيان
المكنونات وانقضى بحكمته نظام الموجودات وبسط رحمته
بساط الوجود على ما ييات المكنونات والصلوة والسلام
على الواسطة الاكبر الذي انزل عليه آيات محكمات واخرت ما يشاء
وعلى آله واصحابه الذين هم خير امة اخرجت للناس بالبينات
وبعد فيقول العبد الفقير المحتاج الى اللطف الرباني عليه
السلام لا غصت الفضائل بمنزلة رحمة قطب كوكب الكمال
بعد ما رقي الجملة لا تخادنا الكلمة واخضرت الفؤاد باسقة

2 باسقة الطاف شمس تلك المحنات بعد كبري آباء العقول الفاضلة
امزجة مواليد الافاضل وصرخت صراخ الشكلى امهات العاقلات
لموت نتائج كالات الفضلة اعنى المحيط الشبار والبحر الزخار
الحجر المحقق والنخيل الدقن علامة لم يسج الدهر على منواله
ولم يات قط بمناله غزارة عنايته مداوية الله والدين
وقلم قهره رقم محو المتعفين انكسار الابكار سهام صابغات
والخاطر ارائه تكشف المهمات الا هو الذي بجوابه فضله تضع
جديد الوزارة العراقية وجاوز في كشف المعقول حد الشائنة
ووصل الاشراقية **رافع المعقول والمنقول** وما صبت
رايات الفروع والاصول جازم عروق الفؤاد وخافض اهل
البنى والعناد سرة الله على الانام وظل الله على الناصر العام

معزز وراء بعدل ومقطه وناظر خلق الله من غير ما تم
ذو الدولة حضرة سري شاه نبال من معالي الدارين
حسب ما يريد ولي شاه شمس تلك الهداية ومطلع الهدى
والدرية بنوشحها به ربنا امثا اثنتين وحيث
اثنتين جري لان الافضل ورتبا حيث حيوة
السعداء صارت مقالة ملكة الانتقال ارتاح تحت ظل
معدلة المصاب من المقعدين واستقام برحمته اطوار
الدين بيت ما ذا اقول وقولي فيه ذو حصرة اذ ليس افضل
تحت عداو حصرة ان قلت فضل مولاه فذاك كذاه
او قلت صورة العدل ليس بالمظهر وزير امير المؤمنين
وكيل امام المسلمين الذي نصرت بسطة رايض

3 رايض الله والدين وازهرت بتربية نجوم الشرع
المبين صدر السلاطين واكليل الخواقين شمس
سما الخلاف والكمال ومركز دائرة العظمة والجلال
حاوي الفضائل محوى الفواضل متم تلك الشريعة
الفراء وندو يرشمس القواعد الاسلاميه البيضاء بقيت
ارى كل ذلك اليه مصيره كانه بجو الملوك جداوله
السلطان ابن السلطان ابن السلطان سلطان البرين
وخاقان البحرين السلطان عبد الحميد خان الفارسي الحاصل
من مصدر الحمد والناسي من اصل البر لا زال مؤيداً بالروية
الابدية ومظفر بالسلطنة السريدي ولا رجت سرقات
جلاله مشيدة الاوتاده وخباء عظيمة منصوباً ومرفوعاً

الى يوم التثاوية فقلت لهم اني آتيت نارا
فأتهل ان اجمع في علم الكلام الذي هو سني منقبة
واهي درجة و اعلى مرتبة فوائده وضم اليها زوائد لعل
أنتكم منها بقبس او اجد على النار هدي فتمت سوق
الاستعداد الى سوق المراد حينما كنت منزلا لا بهبوط
صرصر النوائب ومضطربا من عاصفة المصائب وغرقيا
في بحر الالم والغموم وحريقا نار المحن والهموم بعيدا
عن الاقارب والازارب ونائيا عن الاخلاء والاحباب
فحررت صحيفة ورصفت رقيقة في قليل زمانه وهديتها
لدى حفرة الوزير الثالث اليه يدته نعل الى سيدنا فانظر الى

الى بعين الرافة وهو عبثانية العانة مامول 4
ولابده فقال سيدنا مالي اري الهدية وانزل
هذا فليعمل العالمون لنت ثمراته وطارت باجنحة القبول
والاعتبار الى الاطراف النائية والثاسفة الاقطار وان
لم يلاحظها ورقي فسبق وجوه حورا تحت براقع الغبار
مستقيضا من واهب العطايا والوجود مستقيضا من مبدء
العقل والوجود وربتها على مقدرة وثلاث مطالب
اما المقدمة فيما يحتاج اليه المباحث الماخوذة
اما اعتمادا واما استنباطا فالغرض منها اما نفس
الاعتقادات والتضديقات بها وهي المسماة بعلم الكلام

ولا تزيد النفس بتلاحق الافكار وان ازدادت اولتها
او العمل بها اليقظ وهي السمة بالفقه وتزايد

بتعاقب الحوادث الفعلية وتقدم الزمان فالكلام
علم بالعقائد المأخوذة من الشرع اعتماداً واستنباطاً
من الادلة اليقينية وان كان بحسب الزعم وموضع

عند اهل الحق المعقول من حيث يتعلق بتلك
العقائد وغايتها نفس الاعتقادات وهي

موجبة للفوز بالتعاقب العظمى في الدار الاخرى فهو ثمرة

الغاية لا غايتها كما ظن **المطلب الاول**

في اثبات الواجب له طرق **الاول** قال المتكلمون

اشارة الى ان ما في قوله
اما اعتماداً او استنباطاً
لا يجمع فان بعض ما جاز
استنباط من الشرع كذا سمعنا

العالم اما جواهر واما اعراض وكل منها حادث وممكن **صفت**

للتركيب والكثرة ولان الثالث اذ لا دليل على وجود المجزئات

بل لو فرض وجودها فاما ان تكون ممكنات او واجبات

بالذات او يكون بعضها واجبات بالذات وبعضها ممكنات

فعلى الاول نخرج الى مؤثر فيقتل الكلام اليه وعلى الثاني يلزم

نقد الواجب وهو محال قطعاً لاسباب من برهان

دال على التوحيد وعلى الثالث لا بد ان يكون ذلك الواجب

واحداً متبداً لسلسلة الموجودات واما اطلاق المجزئ

عليه في هذه الصورة فخطأ من حيث ظاهرها اللفظ اذ لا مبر

منه الممكن وان كان يطبق على الواجب ايضا لا ممن حيث

المراد وكل حادث مقتدر الى محدث اما افتقار الحادث

والمكن الى المحدث والمؤثر فظاهر لان كل حادث بالظن
الى ذاته يجوز وقوعه الآن او قبل او بعد فتخصيصه بوقت
دون وقت لا بد من مخصص مخرج فحدث الاعراض مما
تسببه البدئية واما كون الجواهر محدثة اما في المجزئات
فعلى تقدير وجودها لما يستحق من ان مبدأ التسلسل
يجب ان يكون فحشا را واثرا المتأخر لا بد ان يكون حادثا
اي موجودا بعد العدم لكونه مسبوقا بالارادة المنقضية لذلك
واما في الاجسام فلا تنحل عن الحوادث كالحركة ولا يكون
وكل ما كان كذلك فهو حادث اما عدم خلوه عن الحركة
والسكون فبالبدئية والاضطرار من غير حجاج الى
التأمل والافتكار واما حدوثها فلقضاء العقل قضاء

6 قضاء جازما بان كل متحرك يجوز سكونه وكل ساكن
يجوز ان يتحرك فاطرو حادث لانه انصف بالوجود
بعد ما كان معدوما وما سبق حادث الانقضاء بعد
الوجود اذ لو كان قدما اي لا اول لوجوده منتهى عدمه
لانه اما قديم بالذات او مستند اليه بطريق الانقضاء
والايجاب فلو انعدم لزم الفكاك الملازمة والانقضاء
وهو محال فظهر ان ما ثبت قدمه استحالة عدمه فتحقق
ان ما يطرد عليه العدم لا بد ان يكون حادثا واما ان
كل موجود لا ينحل عن الحوادث فهو حادث اذ لا بد من
انتهائها الى حادث لا حادث قبله فينتهي محله هناك
ايضا ولو لم تنته فلا بد ان يكون قبل كل حادث حادث

الى غير النهاية فنقول اما ان يكون كل حادث من تلك
الحوادث علته فقط لتاليه او علته ومعلولاله او معلولاله
فقط وعلى كل تقدير من التقادير الثلاثة يلزم اجتماع امور
موجودة مرتبة في الخارج غير متناهية اذ وجوب اجتماع
العلل والمعلول محال لا يحاد ينكره من له ادنى فطنة وسكة
وعلى التقديرين الاخيرين يلزم تقدم الشيء على نفسه ايضا
واما ان يكون معدله فكل منها محدثه وامكانه محتاج
الى محدث فذلك المحدث اما جوهر او عرض واستناد
الحوادث واستناد المحوادث كل واحد منها الى المحدث
اما بطريق الاقتضاء والاجاب فلزم على تقدير قدم المحدث
قدم كل حادث وهو خلاف الضرورة وعلى تقدير حدوث

حدوث المحدث فنقل الكلام الى محدث ذلك المحدث
وهكذا او لا يكون الاستناد على طريقة الاجاب فلا بد
ان يكون هناك حادث فنقل الكلام اليه والى محدثه فلزم
سلاسل حوادث غير متناهية في كل حادث واذا طبقت
الاحتمالات المذكورة بخلافها ثبت ان ما لا يخلو عن
الحوادث فهو حادث وكل حادث محتاج في وجوده
الى محدث والممكن لا بد في وجوده الى مرتج ومختص
لاستواء نسبة الوجود والعدم الى ماهيته ~~فقد~~ حريان
الاطوار العجيبة والاحوال الغريبة على الامور التي نشأ بها
كاختلاف الفصول وما يحصل فيها والاضاع الفلكية
وغيرها محال لا يمكن عده وضبطه واختصاص الاجاب م

المتأثرة بالعوارض المعلومة والصفات المخصوصة يدل
قطعا على ان لهذا العالم صانعا جبراه ويدبرا قد يراه
فالصانع للعالم ان كان واجب الوجود فذاك والآلهام
ان يكون ممكنا فنقل الكلام الى صانعه فاما ان يرجع
بلا واسطة او بها فيلزم الدور المصريح او المضمحل يستلزم
اولها تقدم الشيء بالوجود على نفسه بمرتبتين وثانيها
تقدمه عليها بمراتب او يذهب الى غير النهاية فيلزم
لوجوب اجتماع العلة والمعلول بدورا معا بدوامه وبالعكس
ضرورة اجتماع ^{في عينه} امور غير متناهية في الوجود وهو مع
انه باطل ببيان التطبيق والتضاد والتكافؤ ومع انه
خلاف البداهة والمثابرة يستلزم ان يكون البعداني

المكاني الذي قام بربان المسألة وبرهان التسليم على 8
تناهيه غير متناه واذ لطل الدور والتسلسل ثبت ان لهذا
العالم صانعا حكيمه وخالقا عليم يدبر ويدبر امر كما يريد ويث الثاني
لا شك في وجود ممكنات كثيرة وحوادث متعددة ولا يرب
ايضا في احتياج كل واحد منها الى علة فاعلية موجودة
مستجمعة لجميع شرائط التأثير وما يقف عليه المعلول
لاستحالة ان يكون الموجود اثرا صادرا عن المعدوم
وتأثير المعدوم في الشيء بافادته الوجود عليه وافادته اليه
ولامتناع وجود الموقوف بدون الموقوف عليه ورفع
الموانع بداهة فاذا اعتبرنا جملة الممكنات باسرها بحيث
لا يشترط منها فرد سواء كانت متناهية او غير متناهية

واعتبرنا بازاء كل منها علة فاعلية كذلك اي جامعة لجميع
 جهات التأثير مع قطع النظر من ان واحدة من هذه
 العلة المعتبرة بازاء الممكنات من افراد الممكنات اولاً
 حصلت على فاعلية جامعة لجهات الابدان ومن البين
 انه كما ان كل واحد من اتحاد الممكنات محتاج الى علة فاعلية
 موصوفة بما ذكر كذلك المجموع المركب من الاحاد محتاج في
 وجوده الى علة فاعلية كذلك فمجموع العلة المأخوذة كل
 واحدة منها بازاء كل واحد من الممكنات جملة وعلة فاعلية
 لجميع الممكنات وهذا القدر مما يحكم به بديهية العقل ويشهد
 به الفطرة السليمة فاذا لاحظنا مجموع العلة جملة وطبقنا ما
 مع جملة الممكنات فاما ان تشمل جملة العلة على امر زائد

زائد من جملة الممكنات اولاً وعلى ان في اما ان يكون جملة
 العلة نفس جملة الممكنات وذلك يستلزم تقدم الشيء على
 نفسه بالوجود وهو قطعي الاستحالة لا يقال العلة التامة
 لا تستلزم التقدم المذكور اذ هي نفس المعلول لا نقول الكلام
 في العلة الفاعلية الحاوية لجميع جهات التأثير لا في المادة
 والصورة وغيرهما مع ان فيه كلاماً لا يسعه المقام او بعض
 جملة الممكنات وهو محال ايضا لوجود الاول ان المعلول
 لا يتوقف على امر غير العلة الموصوفة بما ذكر وعلى هذا التقدير
 تحتاج جملة الممكنات الى البعض الخارج عن ذلك البعض
 الثاني ان البعض الذي فرض علة فاعلية معلول ايضا
 جزءا فعلة الموحدة له على ذلك التقدير يكون نفسه فيلزم

التقدم المذكور الثالث ان ذلك البعض المفروض علة لكونه
معلولا ايضا فعلة اولى بالتاثير منه اذ كل ما فرض تاثيرا لبعض
فيه فلعله تاثير فيه كذلك اذ معلول المعلول معلول وكذلك
العللة في نفس ذلك البعض بخلافه اذ لا يتصور تاثير الشيء في
نفسه بالوجود للزوم المحال بدوية ^{بشيء} وما قيل يمكن ان تستند
السلسلة الى الجزء الذي هو فوق المعلول المحض فهو علة
مستقلة في ايجاد السلسلة وليس للمعلول المحض جهة عليّة
حتى يقال ان عليّة ما فوقه ليست باولى من عليّته لهما تيزر
عليه انا ننقل الكلام الى علة الجزء الذي فوقه وبهذا فان قيل
تستند السلسلة التي فوق المعلول المحض وعبرنا عنها بالجزء
الى الجزء الذي فوق سبب السلسلة الثانية وبهذا نقول على

على ذلك التقدير ليس في السلسلة معلول محض بل اني 10
فرد لفرض فله جهة عليّة والمعلولية وفرض العقل اعتبار
احد اجزاء السلسلة معلولا محضا لا يؤثر في الامور الواقعية
اللهم الا ان المراد بالمعلول المحض في كل سلسة ما يكون
معلولا محضا ولا يكون له جهة عليّة بالنظر الى السلسلة التي
اعبر جزء منها ومبدئها وان كان له جهة عليّة بالنسبة الى
سلسلة اخرى وهذا امره كما ترى **واعلم** ان هذا الامر من
الخامس اذا اردنا اثبات الواجب بهذا الدليل ابتداء من غير
توقف على بطلان الدور والتسلسل والا فنقول بوجوب
على التقدير المذكور ترتيب في الوجود فنعتبر سلسلتين
احدهما من المعلول الذي ذكرنا والاخرى ما فوقه ثم نطبقهما

فيلزم اما القطع غير المنقطع او مسواة الكل والجزء
في نفس الامر وعلى الاول اعني ان يكون في جملة العلل امر
خارج عن سلسلة الممكنات فاما ان يكون ذلك الامر معتبرا
من العلل الفاعلية او من الامور المعبرة معها وعلى الثاني اما
ان تكون العلل الفاعلية نفس جملة الممكنات فيلزم كون شيء
مع غيره علة لنفسه وهذا الفحش من علية لنفسه اذا تقدم حينئذ
بمرتبتين لتوقفه على نفسه فذاك مرتبة وعلى غيره الذي هو
شرط التأثير فلا يكون علة بدون ذلك الغير فهو مرتبة اخرى
او بعضها فيلزم جميع المحذورات المذكورة وعلى الاول
اما ان يكون ذلك الامر واحدا من العلل الفاعلية او جزء
علة والخارج عن جملة الممكنات الذي يكون موصوفا

موصوفا بما ذكر لوجوب ان يكون علة الوجود موجودا
اذا رتبة الابدان متاخرة عن رتبة الوجود بداهة لا يتصور
ان يكون معدوما بل موجودا واجبا بالذات فيستند
اليه العالم وهو المراد بالصانع **الثالث** اذا انحصرت الموجودات
في الممكن يكون المجموع الذي لا يشذ عنه فرد من افراد
الممكنة محتاجا الى علة مستقلة في الابدان ويجب وجود
المجموع بالنظر الى تلك العلة ويمتنع عدمه بان يرتفع الكل و
فرد من افراده اذا الكل كما ينعدم بالعدم المجموع بقدم
بالعدم جزء من اجزائه بالنظر اليها لا مراً ان الممكنات وما
نسبة العدم والوجود الى ما هيته ما لم يجب وجوده بعلة
لا يوجد وحينئذ يمتنع عدمه بالنظر الى وجود علة الوجود

وما اذا فرض عدم احدى جزء منه يكون ذلك العدم مستغنياً
التي يكون خارجاً للجزء ولا عينا اذا الكل وكل واحد من
الاجزاء ممكن فاذا قيس العدم الى ذواتها لا يكون مستغنياً
فليكون الخارج لا يخص رتبة الوجود في الوجود واجبا
وهذا الطريق لا يتوقف على ابطال الدور والشلسل
فصل قال الحكماء لا شك ان في نفس
الامر موجودا مع قطع النظر عن جميع الجهات فان كان
الواجب فذاك المطلوب والانتقل الكلام في دورات سلسل
تقريره اذا لم يكن ذلك الوجود واجبا يكون ممكنا لا محضاً
الموجود في الواجب الممكن وكل ممكن محتاج في وجوده
الى علة وتلك العلة ان كانت واجبة فقد حصل المطلوب

والاجتهاد

المطلوب والا احتاجت العلة اخرى فان كانت الاولى
12 يلزم الدور وكذا في اية مرتبة رجعت وان ذهبت
السلسلة الى غير النهاية يلزم الشلسل السحيل اعني
اجتماع امور موجودة مترتبة غير متناهية فان قيل لم لا
يجوز ان لا يكون بين اجزاء العالم على ذلك التقدير ترتيب
ولا اجتماع فلنا ما ثبت انه يجب دوام المعلول بدوام العلة
وبالعكس فاذا ثبت العلية والمعلولية بينها يجب على هذا التقدير
ان يكون بينها ترتيب اذ رتبة العلة متقدمة على رتبة المعلول
ويجب الاجتماع ايضا **واعلم** انه يلزم الشلسل غير المحدود بين
المذكورين اجتماع الامور الغير المتناهية في البعد المكاني الذي
قام البرهان على تناسله ولا يجوز الدخول بالبداهة فيلزم كضار

امور غير متناهية بين حاصرين وهو مستلزم لتناهيها فان قيل
ان البعد منقسم الى غير النهاية على مذهب الفلاسفة فلا يلزم
المحذور المذكور فلنا انفسا ليس بالفعل الى غير النهاية عندهم
والا لزم ان يمتنع الكل والمجرد برب واه الجبل الشامخ مع
المحذور في القدار وهذه الامور الموجودة غير متناهية
بالفعل على ذلك التقدير **تنبيه** لم يقل قدام الحكماء
والفلاسفة ولا متناهيونهم باستغناء العالم عن الصانع وبقي
المدبر له ولا يكون العالم مستندا الى الطبيعة بل كلهم متفقون
كالمستكلمين على ان لهذا العالم صانعا واجبا بالذات وان
خالقوا المستكلمين في كيفية الاسناد فانهم قالوا صدر عنه
المعلول الاول بطريق الاجاب بهذا وقال المستكلمون هو مختار

هو مختار لا بمعنى ان شئ فعل وان لم يثبت لم يفعل فان الحكماء
يوافقون المستكلمين في انه مختار بهذا المعنى فان الشرطية
كما تصدق بتحقيق المقدم مع تحقق التالي تصدق باستقراء
المقدم مع استقراء التالي فمقدم الشرطية الاولى متحقق دائما
ومقدم الشرطية الثانية متحقق دائما بل معنى ان شئ فعل ^{شئ} ^{يصدق}
وان شئ ترك وسنة الصفات وغيرها الا شذوذه
قليلة منهم لا يعابهم وهي ذميمة ليس واتباعه واقوى
مستندهم ان التأثير في الممكن اما حال الوجود فيلزم تحصيل
الحاصل واما حال العدم فيلزم جمع النقيضين وكلاهما باطل
الاستحالة ولا ينبغي عليك ان ما ذكره لا يقوم شبهة
فضلا عن ان يكون حجة في هذا المطلب الاعلى لان هذا التردد

بعبارة جارية في افعالهم الصادرة عنهم باعتبارهم فنقول
صدور الشيء عنهم اما حال وجوده فتحصل الى صل او حال
عدمه فجمع بين النقيضين ولا تناحدا ران الناشر في آن
العدم الذي عليه آن الوجود بناء على ان بين الناشر والاشتر
لقدما وتاخرا بالزمان ولا يلزم من هذا الا الجمع بين النقيضين
وهو ظاهر ولا الفصل بين العلة والمعلول للاتصال زمانيا
والمراد بالفصل بينهما تخلل زمان بين زمانيهما او تخار ان
في آن الوجود الذي هو اثر ذلك الناشر بناء على ان زمانها
واحد واما التقدم والناحر بحسب الذات والترتبة واللازم
من هذا التحصيل الى صل الذي هو اثر ذلك التحصيل وهو ليس
بمحدور بل هو الواقع فان قلت هذا الجواب انما يتمشى

14 يتمشى على مذهب المتكلمين القائمين بتركيب الزمان من
الآنات التي لا تقبل القسمة دون الحكماء القائمين بان
الزمان منطبق على الحركة المنطبقة على المسافة المنقسمة الى
غير النهاية فلما المراد بالآن هنا ما لا يقبل القسمة فعلا والى
قبلها وبها او فرضا وهذا القدر يكفي في الجواب لان الكلام
في الامور الفعلية دون الوهمية والفرضية والآن بهذا المعنى
متفق عليه بين الفرقين وانما النزاع في ان الزمان هل يقبل
القسمة ويمكن قسمته الى غير النهاية او لا كيف ولو كان مراد
الحكماء ما ذكر اى قبول القسمة بالفعل الى غير النهاية لزم واق
اعظم الجبال مع حذرة وهذا لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل
لكن الطبيعيون كثروا في زماننا هذا الان طريقهم سهل ليس

فيه مخالفة النفس والهوى ولا التأمل في امر الآخرة والمعاد
فلا تنهزم لذاتهم العاجلة بملاحظة النعمة الآجلة ولا تنهدم
ولا تنقضي ما تشتمل أنفسهم بالكفاف في الانزجار بمظنة ما يترتب
على ارتكابهم العقاب في الحال ولا ينعدم والآفلو عرضت
الاعتناء على احد منهم وعرفت انهم لم يمعروا مع دقائق حركاتها
وغرابة صنعها ثم قيل له هذه حصلت بنفسها من غير ان يرثيها
مرتب ويصنعها صانع فعمل يقبله ولو كان علماً فيهم بالبلادة
والغباء بل ينسب القائل الى الجنون ولكنه يصدق ويحزم
بانه ليس لهذا العالم الذي يتجرأ الف صانع التهمة في حقيقة
شخص اني وما اودع فيه من غرائب القوى وبدائع
الآلات ومن غريب ما اتفق انه وقعت في هذه المسئلة

المسئلة مباحثة احد من علماءنا مع واحد من اجلائهم
معروف عندهم بغاية العلم والدراية فلم يقنع الدهر حتى
بالحج القاطعة والبراهين التي لا تقهر الا من
هو على متن الجهل راكب وعن منهج الدراية ناكب بل
افضت المباحثة الى المنازعة والمجادلة في ذلك اليوم
ولما اتفق الاجتماع في اليوم الثاني قال العالم مخاطباً لبعض
الناس بحيث لا يشعر الطبيعي بمراوده اني رايت في ورقة
امراً عجيباً يدبره العقل ويبرهنه النفس فقالوا ما ذا قال كتب فيها
ان وراء البلد الفلاني تلاً صغيراً قد اُسيى بالبلدة
المذكورة وهو خال عن البناء فلما صبحوا فاذا هو عليه حمام
على احسن ما يمكن ويتصور من الترتيب والنظام وهو في غاية

العظم والسعة وكل ما يلزم الداخل فهو حاضر فيه فصحت
 الطبيعي قائلاً هذا كذب ومراء كيف يتصور ويمكن حصول
 حاتم من غير بناء وبناء بدن من نفسه فقال العالم فكيف
 يتصور بناء السموات مع عجائبها والارضين مع غريبها
 من دون بناء وصانع فبهت الذي كفره بحيث باقى له
 مجال ان يشرد او ينفقه ثم اعلم ان من تامل في طريفة
 معرفته تعالى التي عرفها ونصبها لعباده في ايات متقدمة
 وتامل في ان طبيعة ورق الثوت واحدة فاذا اكله الدود
 صار حراً واذا اكله الفزال اسي مسكاً وان اكله البعير
 اضحى بعرأ مع انه قد نقر عندهم ان مقتضى الطبع لا يكون مختلفه
 عنه وتعلم ان الفرق الشرف على الهلاك المنقطع عن جميع

16 عن جميع الجهات والاسباب الظاهرة بوجوه الخلاص
 وبابل النجاة ولو كان من الطبيعيين كما نقل هذا الاخير
 عن جعفر الصادق رضي الله عنه حين سئل الدهر متى
 عن طريق مؤثر الى معرفته تعالى واثبات وجوده تحقق ^{خبر يقينه ان من}
 وتيقن ان لهذا العالم صانعا خبيراً ومديراً قديراً وهو خالق
 السموات والارض ذات الفجج يديره حسب
 ما يريد وكل منه يستفيد وهو وفق مشيئة لفيده تنزه عن
 الاجباب بل هو المختار وكل شئ عنده بمقدار بل يحزم بان
 وجوده تعالى مركز في الطباع كما في مسئلة الفرق ولذلك
 ترى الانبياء كثيراً ما يبلغون الاحكام والحلال والحرام دون
 لنا آله حشر فذهب بعض المحققين ^{بن صوفيه} والاوليا الى ان وجوده تعالى

بدیهی بلا شبهه فسمان من تحیر فی سُجات جلالة وجماله
العقول وناه فی ادراک کسنة ذاته وصفاته اذ ان الفحول
تستعید بالله من زینغ الاعتقاد ونسندی الی سبیل الرشاد
المطلب الثاني فیما يتعلق بذاته تعالی وتقدس وفیه
الفصل الاول فی صفاته الثبوتية الحقيقية **فمنها** الحيوة
التفوق للقبول وغيرهم علی ان الله حی لان العلم والقدرة
لا يتصوران من دون الحياة ولان اللاهی جاد ولا يتصور
منه الا العجز والنقصان وكل منهما وصمة الامکان ولا یلیق
بالواجب الوجود وهی صفة تستلزم العلم والارادة وقیل
نفس الصحة والقبول ^{نتیجة} بانه لو لم تبصف الذات بصفة هی
منشاء العلم والارادة والقدرة لکان اختصاصه تعالی بها

بما ترجیحاً بلا مرجح مدفوع بانه یجری فی الصفة التي هی منشأ
17 ایضا فیلزم التسلسل فی الصفات الوجودية وبان هذا
انما یتیم لو لم یکن ذاته تعالی مغائر الی الذات فیتقضى
لذاته الاتصاف ببعض الصفات دون الاخرى من غیر
لزوم الترجیح بلا مرجح ومن البین ان جعل الصفة منشأ العلم
وغیره لیس باولی من جعل نفس الصحة منشأ اقوال
الظاهر ان فی اثبات الواجب لذی هو مبدأ سبب
الموجودات ومصدر ما غنی عن اثبات الحياة اللهم الا ان
ذكرنا هنا لتعینها کبلا یندیهب الوهم الی انها فی تعالی الاصل
المزاجی او قوة تتبع ذلك الاعمال سواء كانت نفس
قوة هی مبدأ الحس والحركة الارادية او منشأ **ثامنها**

العلم اتفقوا على انه عالم ولا مخالف فيه الا شذوذة قليلة
من قدماء الحكماء لا يعارض بهم زعمائهم ان صدور العالم منه
من غير شعور بل بمقتضى الذات صدور الصنوع عن شمس
كحال ولم يتبينوا انه يستلزم نقيضة الجمل وليستل عليه
بان فعله متقن لا بمعنى انه خال عن الخل كليا اذ لا موجود
ممكن الا وفيه جهة خلل بل بمعنى انه صدر عنه العالم على هذه
الهيئات الغريبة والانتظامات العجيبة التي نتج عنها
العقول وكل من كان فعله متقنا فهو عالم انا الصغرى فظاهرة
وانا الكبرى فلان من رأى آلات ساعة مع دقائقها ورأى
خطوط حسنة متضمنة لالفاظ شقيقة تدل على معاني دقيقة
يعلم جزا ما بان كل واحد من الصانع والمصنوع عالم وبان

وبان القدرة والايجاد والارادة لا تصور بدون العلم فتم
١٨ علمه تعالى يشمل الكلليات والجبرئيات لانها كليهما صادرا
منه على هيئة الاتقان بل الجبرئيات صدرت اصالة والكلليات
في ضمنها ولان نسبة العلم الى الكلليات والجبرئيات سواء
كما ان نسبة الكلليات الى الجبرئيات كذلك في نفس الصدق
فعله بالكلية دون الجبرئى ترجيح بلا مرجح كما ان افاضة الوجود
اوعينه على زيد بخصوصه كذلك على تقدير عدم العلم بالجبرئيات
والقول بان العلم بالجبرئيات المتشككة او المتشككة والمفيدة
لا يتصور بدون الآلات والافعال المتغيرة في العلم
مدفوع بان ذلك انما يلزم لو كان العلم حصول الصورة
وليس كذلك لانه انا صفة ذات اضافة بين

العالم والعلوم فاللزام حينئذ التغير في الاضافات
والعلاقات فقط هو ليس بمجذور وشيئ من المكثات والواجب
والمتنوعات لان المقضي للعلم هو الذات والمصحح للمعلومية
هو المفهومات ونسبة الذات الى المفهومات كلها على السواء
فهو اعم من الارادة والقدرة لانها لا تتجاوز ان الممكن ومنها
الارادة وهي صفة ترجح احد المقدورين من الفعل والترك
واحتجوا عليها بان الفعل والترك نسبتهما الى القدرة سواء
فكما يمكن ان يقع الفعل بالقدرة يمكن ان يقع الترك بها من
دون فارق في هذا الامكان وكذا النسبة ايهما فرض الى الاخر
كلها سواء فكما يمكن ان يقع في الوقت الذي وقع فيه يمكن
وقوعه قبله وبعده فلا بد لتخصيص احدهما بالوقوع دون

دون الآخر ووقوعه في وقت دون غيره من الاوقات
من مرجح وليس ذلك المرجح الا الارادة فان قلت نحن
نحري الدليل في نفس الارادة ايضا ونقول الارادة من حيث
ذاتها نسبتها الى الضدين سواء اذ كانا يكن تعلقها بهذا القدر
يجوز تعلقها بذلك القدر وكما يجوز تعلقها في هذا الوقت
يجوز تعلقها في الاوقات والازمان الاخرى فلا بد لتعلقها
بهذا دون ذاك وفي هذا الوقت دون الاخر من مرجح
وهكذا فيلزم التسلسل قلنا تعلق الارادة لذاتها فلا يحتاج
تعلقها الى امر اخر مرجح له فان قيل فليكن تعلق القدرة
كذلك قلنا ان القدرة التاثير لا غير كالانسان
العلم الانساني دون غيره فان قيل اذا كان تعلق الارادة

لذا انها يلزم الايجاب قلنا هذا الايجاب ليس بالذات بل ناش
عن الاختيار وهو لا ينفي الاختيار بل حقيقة فان قيل
ان كانت ارادة الفعل مغايرة لارادة الترك بالذات
وكان كل منهما متعلقة لذاتها باحد الضدين على التعيين
يرد عليه انه اذا كان احدي الارادتين لازمة للذات لا يمكن
ان تتعلق الارادة الاخرى بالطرف الاخر بل من الاولى فيلزم
الايجاب المنافي للاختيار وان لم يلزم بل جاز يتعلق كل
من الارادتين بكل الاخرى بالطرف الاخر فيلزم ان يجوز
تحدد الارادة وحدوثها لا تنافي جميع الضدين وان لم
تكن مغايرة بل الارادة الواحدة تتعلق بآراء هذا وتارة
بذاك فاذا تعلقت باحد الامرين لذاتها يتبع تعلقها بالآخر

20 بالآخر فيلزم الايجاب المهر وعينه ايضا قلنا الارادة
واحدة وما ذكرت انما يلزم لو كان التعلق مقتضى
ذات الارادة اقتضاء الروحانية للارادة واما اذا كان
التعلق خاصة للارادة فلا معنى كون تعلقها لذاتها
عدم احتياجها الى الغير في التبرع وان يكفي ذاتها في
التعلق على ان يستلزم عدم لزوم احدي الارادتين
لذات المراد التجدد والحدوث انما هو اذا استلزم
رفع اللزوم الانفكاك وليس كذلك لجواز ثبوت شيء
دائما مع عدم اللزوم بل رفع اللزوم انما يستلزم امكان
الانفكاك ^{ولا يمكن ان يتبين في الدور} ثم الارادة نعم الممكنات بأسرها
بمعنى انها يمكن تعلقها بغيرها لا بمعنى انها تعلقت

وتتعلق بكل منها وتعم الموجودات منها بمعنى تعلقها بها
بالفعل لأن المقضي هو الذات والمصحح هو الامكان واما
المنقول فلقوله تعالى والله خالق كل شيء وكقوله صلى الله عليه وسلم
ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن **ومنها** القدرة اجمع
الليون على انه قادر يصح ايجاد العالم منه وتركه وليس شيء
من طرفي الفعل والترك لازماله بحيث يقتضيه ذاته ويمتنع
انفكاكه عنه خلافا للفلاسفة حيث ذهبوا الى ان صدور
العالم على هذا النظام من مقتضيات ذاته ولو ازمه لم يستحيل
انفكاكه عنه زعماء منهم ان القدرة بالمعنى المذكور نقص
لنا ان الفاعل لو كان موجبا فان لم يوجد شيء من الحوادث
يلزم خلاف البداهة والاتفاق وان وجد فاما ان لا يستند

21 ان لا يستند الحوادث الموجودة الى موجود فيلزم استثناء
الحوادث عن المؤثر وهو محال وخلاف الاتفاق اذ قد
مر ان نسبة العدم والوجود الى الكليات سواء على قولكم
فتحتج الى مؤثر لا محالة وان استندت فاما ان
لا تنتهي الحوادث الى قديم فيلزم لكونهم عللا ومعلولات
على غيركم اجتماع امور غير متناهية في الوجود مترتبة فيلزم
التسلسل المستحيل اتفاقا واما ان تنتهي اليه فيلزم
لضرورة وجوب سبق الحادث بالعدم وعدم سبق
القديم به بخلاف المعلول عن العلة التامة الموجبة **ومنها**
السمع والبصر وطريق اثباتهما هو السمع وبها من ضرورات
الدين والاستدلال عليه بانه حي فيصح اتصافها بكل ما

يكن اتصافه به فهو ثابت له وبان الصمم والعمى صفتا نقص
يرد عليه ان حيائه مخالفة لاثرا الحيوية فلا تقتضي امكان
الاتصاف وان لهسم والعمى والسمع والبصر اما متضادان
او اعدام وملكات واما كانت يجوز خلق الموضوع عنهما
لجواز الخلوعن المتضادين كالاخضر فانه ليس بالسود
ولا بالبيض ورفق القابلية ولم يوصف بالذوق واشتم
والشم لعدم ورود النقل بها ولو نقل لوصف **منها**
الكلام بشهادة اخبار الانبياء بانه تعالى امر كذا ونهى
عن كذا وقال كذا ولا تتصور هذه الامور بدون الكلام
ويمكن تصديقه تعالى لانبيائه في صدق دعواهم باظهار معجزة
غير الكلام فلا يلزم الدور وهو معنى واحد يعبر عنه بعبارات

27
بعبارات مختلفة ولا يختلف باختلاف العبارات وتقريره
ان في نفس الامر معنى قائما بالذات ومعنى يفهم من اللفظ
والمعنى الواقعي هو الكلام ودلالة الالفاظ عليه بتبعية
المعنى المفهوم منها **وهنا** بحث وهو ان كلامهم
مضطرب فبعضه يشعر بان كلامه تعالى عين المعاني الموجودة
المرتبة في نفس الامر الدلول عليها بالالفاظ ودلالة ثمانية
كما يقولون معنى الامر طلب قائم بالذات الى غير ذلك وبعضه
يشعر بانه صفة هي سبب ترتيب المعاني حيث يقولون
كلامه تعالى صفة ازلية قائمة بالذات منافية للسكوت
الباطني بمعنى عدم ارادة ترتيب المعاني والآفة الباطنية
بمعنى عدم القدرة على ترتيب المعاني **فتم** وجوب

صبيح الماضي والمستقبل والامر والنهي في كلامه تعالى اللفظي
لا يتلزم الحدوث في الكلام النفسي ولا الكذب وحيث
لزوم موافقة اللفظي للنفس سهل فليتا مل في هذا المقام
فانه منزلة اقدام الاضمار **الفصل الثاني** في الترتيبات
ذاته تعالى مخالفة ومغايرة للذوات والالامات
عنها بتعيين مغايرة لذاته لان ما به الامتياز وما به الاشتراك
متغايران قطعا وضرورة فيلزم التركيب فهو منزه عن الشل
الذي يشركه في تمام الالهية او في الصفات النفسية ولله
الذي يعاديه قال قدماء المتكلمين ذاته تعالى مثركه لساثر
الذوات في الذاتية لصدق الذات على الواجب الممكن
واستدلوا عليه بالوجوه التي مررت وذكرتها في مسئلة الوجود

23 الوجود ويمتاز عنها بالواجبية والحجية والقادرية
والعالمية التامتين او بالالامية الجامعة للمراتب الاربع
وليس في جهة ولا مكان لان حصوله تعالى فيه يتلزم
قدمه وقد قام البرهان على حدوث العالم باجزاء
كلها وان الممكن يمنع حصوله بدون المكان فيخرج اليه
وهو مستغن عن الممكن اذ قد ثبت ان الحلا ممكن فيلزم قدم
المكان وامكان القديم وانه اما ان يكون في جميع الاكنة
او بعضها لا جاز ان يكون في بعضها لان المكان وهو
البعد الموهوم وقد يسمى خلاء اجزاء متناهية فمخصص
الممكن ببعض دون بعض يحتاج الى مخصص فان كان الذات

حصل المطلوب لتقدم المخصص على التخصيص بالضرورة
وان كان غيره يلزم احتياج الواجب اولاً هذا اول اذراك
يلزم الرجوع بلا مرجع ولا في كلها اذ يلزم تدخل مع الاشياء
اذ بعض الامكنة ببعض الاجب ثم نقول بل يلزم اتحاده تعالى
معها ومخالطة لا تخليده اجزاء وانه اما ان يكون جوهر او عرضاً
فان كان الثاني يلزم الاحتياج وان كان الاول فاما ان
يكون جوهر افراداً فيكون احقر الاشياء اوجب ما فيلزم
تركبه وامكانه وحدوثه فان قيل اما ان يكون تعالى داخل
في العالم او خارجاً عنه واما ان كان يحصل المطلوب العقل
امثالاً قد منقوض مجموع العالم فانه ليس داخل فيه ولا
خارجاً عنه فان جعلت المنفصلة ذات اجزاء ثلثه

24 بان يقال اما ان يكون تعالى داخل في العالم او خارجاً عنه
او عينه فنقول هذا المحذور همى بحكم به الوهم لا عقلي يقضى به
العقل على انه ان اردتم بقولكم انه داخل في العالم انه فرد من
افراد نقول انه خارج عنه بمعنى انه ليس فرداً من العالم
الحادث كل واحد من اجزائه لانه واقع في جهة مقابلة
له وان اردتم انه تعالى مقارن لفرد من افراده اتى فرداً كان
تحتاً رانه داخل فيه بهذا المعنى ولا يلزم محذوره وليس بحسب
لانه يستلزم التركيب المتقضي للحدوث والامكان ويستلزم
ايضاً حصول موجب المحذورات المذكورة وانه اما ان يتصف
بجميع صفات الجسم فيلزم جمع المتضادات وبعضها فيلزم
الرجوع بلا مرجع لتدني نسبة الذات الى الابعاض كلها

او الاحتياج ان كان بمرجح خارج وليس زمانيا لانه عبارة
عن امر موهوم متزعج من مفارقة الحوادث بعضها ببعض
وتقدم بعض منها على بعض وهو محل ثبوت منزهة عن الحدث
هذه عند المتكلمين واما عند الحكماء فلان الزمان عبارة عما يقدر
به حركة محد الجبهات فالانغير فيه وهو منزهة عن الجبهة والحركة
لا يتصور ولا يمكن كونه زمانيا وتفصيله ان التغير التدريجي يقدر
بالزمان والدفعي بالآن الذي هو طرف الزمان فالانغير
فيه اصلا لا اندرجيا ولا دفعا لا تعلق له بالزمان جزا ولا يتحد
مع غيره اذ استحالة اتحاد الاثنين بان يصير احدهما الآخر
القاصر بعينه اياه ضرورة ولا يحل في غيره اذ الحل هو ^{الحصول}
على سبيل التبعية يستلزم الاحتياج ويقضي قدم المحل ايضا

وليس

25 ايضا وليس هو بهر او لا عرضا لانها عند المتكلمين متجزئة
اما بالذات او بالتبع واما عند الحكماء فلان الجوهر شئ
لو وجد في الخارج لكان لا في موضوع بل قالوا يمكن ان ^{يوجد}
وطاهران وجوده غير ذاته وقد تقرر في محله ان وجود
الواجب عين ذاته نعم شاع اطلاق الجوهر بمعنى الفاعل ثم
ينقبه وبمعنى الموجود على الواجب بين الحكماء ولم يجوزوا
ان يكون محل الحوادث ويكون الحادث بمعنى الموجود
بعد العدم لانه اما يلزم قدم الحوادث او نقصان الذات
قبل الاضاف بها لانها لا بد ان تكون صفات كمال
وانفق العقلاء على جواز تعدد الاضافات كهموع العالم
بعد ان لم يكن معه والسلب بعضها لا يتحد كهموسم

وجوبه وبعضها تتجدد كالعبية المنعقدة بالعدم الحوادث
^{أي لا تتجدد على ما ينبغي من تفصيل اللاحقة}
خاتمة قال المتكلمون صفات الله تعالى زائدة ليست

عين الذات بل قائمة بذاته تعالى بمعنى ان الصفات لها
ثمرات غير ثمره الذات واحتجوا بظاهر الكتاب والسنة في
حل المشتق على شئ يقتضي القسوة بالاحذ وزيادة الماخذ عليه
وبقياس الغائب على الثبوت بدورة الاول بان الماخذ هو
العلم بالمعنى المصدرى ولا خفاء في زيادته ورد الثاني ايضا
بانه لا جامع بين الغائب والثبوت لان صفات الثبوت
حادثه ودون صفات الغائب الى غير ذلك وفيه المنصوفة
والمعزلة والفلاسفة والشيعة الى انها عين الذات
لا بمعنى ان له تعالى صفات قائمة بغيره الذي هو الذات

21
الذات وهي عين الذات الذي هي قائمة به والذات
قائمة بنفسه اذ لا يقول به عاقل بل بمعنى ان الذات منشأ
ما ينشأ عن الصفات فهو تعالى من حيث انه منشأ الآثار
ذات ومن حيث انه منشأ الانكشاف ويتجلى به الاشياء
او مسدود مزجج احد المذورين علم او ارادة وهكذا استدلوا
عليه بانه لو كانت زائدة لاحتاجت اما الى غير الذات
فيلزم امكان الواجب او الى الذات فان كان سندا
اليه بطريق الايجاب لاقتضاء لزوم ما لم من عدم الاختيار
والفرقة بين الصفات وغيرها في كون استناد الصفات
بالايجاب واستناد الغير بالاختيار مشكك جدا وان كان
بطريق الاختيار فيلزم مع التسلسل في بعض الصفات

الدور كالحيوة والقدرة وحدوث الصفات والقول بآخر
المعلول عن العلة الثانية الغير الموجبة بالذات لا بالزمان
فلا يلزم حدوث الصفات خلاف مذهبكم بل مذهب الكل
مع ان التاثل الصادق في المقدمات يمنع عن هذا القول
على ان تكفير النصارى انما هو لقولهم بالتثليث فكيف لا يحكم
بكفر من يقول بثانوية قدماء او ازيد قلنا تكفيرهم بالتثليث
انما هو لان قصدهم واراوتهم به تعدد الذوات القدسية بل قصدهم
بالعدد حيث قالوا بان تقال الاقانيم الثلاثة الى المسيح
والاستقال من خواص الذوات اذا الاستقال في الصفات
يستلزم استفاضة وارتفاعه اذ وجودها في نفسها وجودا
في محالها ولذلك دل الله عليهم بقوله عز وجل وانما الله واحد

واحد والمثبت هناك ذات وصفات قدسية له واجاب
المسلمون ايضا بان العلة المحوطة هو الحدوث لا الامكان
وعلى هذا التقدير تكون الصفات ممكنات لا غير ولا يخفى
عليك ان الواجب ينحصر في الواجب بالذات والواجب
بالغير فاذا لم تكن الصفات واجبات بالذات فلا محالة تكون
واجبات بالغير والا يلزم اما وجود واجبات بالذات ولا
قائل به او احد المحذورات التي مرت وقد يلزم انها من
مقتضيات القول بانها ليست باولى في هذا الحكم من سائر
الانما لا يعيبه به لان اكثر الانما ثمرات الصفات المطلبة
في اثبات توحيده واخرنا بالكونها من مطلب بل المركبة
بخلاف مسئلة الوجود فانها من مطلب بل البسيطة

والاول متاخر عن الثاني طبعا والموافقة للطبع النسب كما
نقرر في محله فنقول اعلم انهم استدلوا على ان التعدد
في الواجب بوجوه الاول انه لو تعدد الواجب فلا بد ان
يكون هناك ما به الاشتراك وما به الامتياز ضرورة فاما الامتياز
اذا ان يكون نفس ماهية الواجب وخرجهما او خالجا لهما
او غير لازم فان كان الاول يلزم مع كون الشيء الواحد مشتركا
ومتميزا بالنسبة الى افراد واحدة وهو بدعي البطون عدم
التعدد المتنا في المفروض والقول بان المشترك هو الموجود
كما قال به بعض المتألهين القائلين بان ذات الواجب
لا يخالف في الذات مع انه لا ينفع اذ الكلام انما هو على
تقدير ان يكون المتميز تام الماهية ونفسها وعلى تقدير عدم

28 عدم المخالفة تكون نفس الماهية مركبة من الموجود وشي
يرده ان الموجود والوجود مفهومان عارضان يحدان
على الموجودات والوجودات الخاصة وان كان الثاني
يلزم مع التركيب المستلزم للاحتياج ضرورة احتياج
المركب الى الاجزاء عدم التعدد ايضا اذ لا يوجد الواجب
بدون الماهية كما في الصورة الاولى وخرجهما كما في الصورة
الثانية وعلى الثالث يلزم خلاف المفروض وعلى الرابع
يلزم الاحتياج الظاهر فان قيل ما به الامتياز هو الشخص
فلا يلزم محذور مما ذكر قلنا هذا الشخص اما نفس الماهية
كما هو مذهب الحكماء واما كلام الشيخ الاشعري فيلزم
المحذور الاول واما لازم الماهية فيلزم الاختصار في شخص

واحد تفصيله انه لو كان الشخص لازما للماهية لاجب ان
يكون لعلته منفصلة والا يلزم الاحتياج المنا في للوجوب
فلا بد ان يكون الشخص مقتضى الذات فلو وجد فردان
واجبان بوجود الماهية المتشخصة في كل منهما فيلزم لفرد
ان الشخص الواحد لا يقوم بفردين وان شخص كل واحد
منهما مغاير للآخر اي تشخصه تخلف المعلول عن العلة الثانية
وهو يدعي الاحتمال الثاني انه لو تعدد فاما ان
تيفقا على خلق هذا العالم فيلزم توارد العلين المستقلين
على معلول واحد ويلزم من هذا احتياج العالم الى كل منهما
اذا المفروض ان كلامهما علة تامة مستقلة في الابدان له احتياج
المعلول الى علة ظاهريه واستغناء عن كل منهما لان كلامهما

لان كلامهما كيفي في ايجاده فيستغنى عن الآخر وهو ضروري
البطالان فان قيل جاز ان لا يريد احدهما الاستحالة الارادة
منه فيخلق الآخر على ما ثبت قلنا هذه الاحتمالات
فيلزم العجز لان ذلك التقدير يثبت عليه عدم قدرته على خلق
العالم وهو لا يثبت ان الواجب واما بالغيراي استحالة
ارادته ناشئة من تعلق ارادة الاخر بالخلق فيلزم العجز
ايضا لظهور غلبة الاخر اذ نسبة الممكنات اليها سواء واما ان
يختلفا فاما ان يقع كل ما تعلق به احدي الارادتين فيلزم
اجتماع الضدين في محل واحد مثل الحرمان والكنات
على انه في ذلك التقدير ينقل الكلام الى كل جزء من اجزاء
العالم لان الفرض ان نسبة الارادتين اليه وبه فسوف

برهان الاتفاق واما ان لا يقع شئ منه فيلزم عجز كل
منها او يقع واحد فيلزم عجز الآخر وهو سمة الحدوث
الثالث برهان التنازع الذي اشير اليه في قوله تعالى لو كان
فيها آلهة الا الله لفدنا نقرره على ما هو المشهور بين
الجمهور انه لو وجد الهان لما تكونت السموات والارضون
او خرجتا عن هذا النظام المخصوص لانه اذا اراد احداهما خلق
العالم والاخر عدمه او لم يرد شيئا بناء على ان علة عدم
الوجود عدم علة الوجود يلزم بالنظر الى تعلق ارادة الاول
وجود العالم لان واجب الوجود يجب ان يكون ذا كمال
بحيث لا يتخلف مراده عن ارادته ويقع عقبها فعند تعلق الارادة
تتم العلة وعند تمام العلة يجب وجود المعلول لا امتناع الرجوع

الرجوع بلا مرجح ضرورة بل وجوده بعد ما كان من قبل ترجح
30 المرجوح فلم يلزم لوجود العالم عقيب لتعلق الارادة يلزم تخلف
المعلول عن العلة الثانية المستلزم للاستحالة المذكورة ويجب
بالنسبة الى ارادة الثاني عدم كونه لما رغبته او انه اذا
اراد احدهما وقوعه على هذه الهيئة المخصوصة والصوره
المعلومة واراد الآخر وقوعه على هيئة اخرى يلزم وقوعه
على مقتضى الارادتين فالمراد بالفناء اما عدم التكون
او خروجه عن النظام المخصوص ولا يذهب عليك انه يلزم
على هذا التقدير والتقدير التكون وعدمه او خروجه عن هذا
النظام وعدم خروجه عنه لكن الجزء يلزم الكل ضرورة
فيصح ما ذكره وان المراد من عدم التكون وخروجه عن

النظام عدم التكون والخروج في الماضي لا في المستقبل ولا
مطلقا كما توهم بعض فاعترض بأنه لا محذور أصلا لا ان
اريد بالف عدم التكون ولا ان اريد به خروجه عن هذا
النظام لان دليل الكتاب في السنة قائم عليها كقولنا في
كل شئ ما لك الوجه والهلاك يستلزم الخروج عن النظام
كما هو معلوم من وضع لو ^{تنطق بقوله في الماضي} يخص هذا الدليل كما ترى اقناعي
لا برهاني اذ يتصور على تقدير التعدد اتفاقها على وقوعه
فقط بان يريد احدهما دون الآخر لا بان يريد كلاهما حتى
يرد انه يلزم توارر العلتين الثابتين على معلول واحد وما
يقال انه اذا لم يريد الآخر يلزم لا وقوعه فانما هو اذا لم يكن
احدهما يريد وقوعه ~~فصل~~ في ايراد اركان لا وقوعه

31 لا وقوعه معقلا بعدم ارادة الوجود وانا اذا كان معقلا
بارادة العدم فلا اوج على لا وقوعه فقط بان لا يريد واحد
منهما وقوعه فلا يكون اوج على هذه الميثة اوج على غير ما
فيقع على وفق ما اريد كما قد يتفق الامراء في بلد واحد في
في تدبيره ونظامه مع اركان ارادة واحد منهم تدبيره على
نهم والآخر تدبيره على نهم آخر فمذا الدليل على هذا التقدير
انما ينبغي انه على تقدير التعدد يمكن التكون وعدمه او يمكن
خروجه عن هذا النظام وعدم خروجه عنه وهو امر واقعي
لا استحقاق اذا كان الطرفين اى الوجود والعدم ثابت
لا هية الممكن انما هو اداة كما هو مذهب الجمهور او لا كما هو
مذهب بعضهم فالصواب في تقرير البرهان ان يقال لو وجد

الها ان يمكن ان يريد احدهما الوقوع والاخر اللا وقوع فيلزم
امكان اجتماع النقيضين وهو محال ضرورة تفصيله
انه ليس الكلام في الوقوع واللا وقوع المحمولين بل الرابطين
والوقوع واللا وقوع الرابطين لا يمكن خلو نفس الامر منهما
ولا اجتماعهما فيها بالاتفاق بل عذو استحالة اجتماعهما وارتفاعهما
من اجلي البديهيات سواء قيل بالواسطة بين الوجود والعدم
ام لم يقل لا يمكن وقوع العالم ولا وقوعه في الوجود ويتحقق
او على الانتظام المعلوم وعلى تقدير النقص يلزم امكان اجتماع
الارادتين المستلزم لامكان اجتماع النقيضين المستحيل
ضرورة لان المقدّر ان المعلول يجب وجوده بعد تعلق الارادة
فان قيل جاز استلزام المحال للمحال قلنا فيه حصول المقصود

32 المقصود على ان الاستلزام انما يكون اذا كان بين الحالين
ارتباط وعلاقة باحد الوجوه المعبرة عند رباب المعقول
كما هو مقتضى القروية على ما تقرر في محله فان قيل كون
اجتماع النقيضين محالا بالبديهة ينافي ما تقرر عند بهم
من ان الكلمات باسرها متساوية الاقدام في نظر
العقل بحيث حل كل كلي على كل شي صدق عليه الآخر وهو مخصص
من نقضه ويلزم منه امكان حل كل كلي على كل شي صدق
عليه نقضه ويلزم منه امكان اجتماع الوقوع واللا وقوع
الرابطين قلنا بداهة استحالة اجتماع النقيضين انما هي
بالنسبة الى نفس الامر والواقع لا بمجرد نظر العقل ان قيل
ماهيات الممكنات لا تأتي الا عن الوجود ولا عن العدم

فيلزم إمكان حملها عليها ويلزم منه إمكان الاجتماع المذكور
فلما عدم إباحتهما إنما هو على سبيل التبادل لا على سبيل
الاجتماع بمعنى أن العقل إذا نسب الوجود إلى ما بهيئة الممكن يجزم
بأنهما لا تقتضيه ولأنما في عتبه وإذا نسب العدم فكذلك لا بمعنى
أنه إذا نسب الوجود والعدم إليها معا يجزم العقل بأنهما لا
تقتضيهما ولأنما في عتبهما على أنه لو سلم فذلك في نظر العقل
أيضا لا بالنسبة إلى نفس الأمر **أقول** على تقدير التعدد
فأما أن يتفقا أو يختلفا وعلى الثاني أما أن يريد أحدهما
الوقوع والآخر اللا وقوع وأما أن لا يريد كل واحد منهما شيئا
فعلى الأول من الأول يلزم توارد العلتين التامتين على الأول من
الثاني يلزم اجتماع النقيضين وعلى الثاني من الثاني يلزم

يلزم أن يكون أحدهما كالجاد فمعه الآلة تدل على عدم إمكان
التعدد برأينا لا افتناعا والقياس على الأمرين قياس
مع الفارق ومن غير جامع معتمد عليه إذ يتعلق إرادة الممكن
لا يجب شيئا بخلاف إرادة الواجب وكذلك عدم التعلق
فلما مدرجا أن قيل إن الآلة إنما تدل على أن الف لازمته
لوجود الآلة دون الهين فلا يحصل المطلوب قلنا الدليل
القاطع ^{الذي} ينفي وجود الآلة قائم في الالهين قطعا فلا بد من
انتفاثهما أيضا على البعض الأصوليين صرحوا بأن الجمع حقيقة
فيما فوق الواحد وقد صرح به ابن مالك أيضا في بعض تصانيفه
وعلى أن قوله الآلة إذا كان بدلا يكون المبطل منه في حكم
التقط فكون الآلة الكريمة في قوة لو كان فيما غير الله لفقدنا

فنفيد ان عدم فدهما دليل على انتفاء غيراته واحدا او اكثر
واذا كان صفة افاد ان مدار اللزومية للفساد هو المغايرة
والمغايرة تستلزم النقص ومطلقا سواء كان المنع دأئين
او ازدي كما نقرر في موضعه فان قيل فافائدة الجمع قلنا هي
رد قول المشركين الذين قالوا لنا آلهة فان قيل ان الآلة
نزل بطريق المخالفة على انه لو ثبت فيها آلهة هي ليست غير الله
لما فدلنا شرط مفهوم المخالفة ان يكون معنى صحيحا وهذا
المعنى ليس بصحيح اذ لقد دالذوات يستلزم المغايرة قطع
بلا نزاع على انه غير معتبر عند ابي حنيفة رحمه الله مطلقا وعند
عليه اربعة انما يكون معتبرا اذا لم يوجد فائدة غيره كالتاكيد
ومطابقة الجواب للسؤال وقد عرفت النكتة ههنا ان قلت

ان قلت ان لولا شئ شئ لا متناع غيره لا يكون انتفاء ٣٤
الجزء دليل على انتفاء الشرط كما يشهد به الاصول قلت
استعماله وان كان في هذا المعنى مشهورا في اللغة لكنه
يستعمل ايضا في المعنى الثاني وبسند فيه بانتفاء الجزء
الذي هو اللازم على انتفاء الشرط الذي هو اللزوم لان
اللازم سواء كان ميا او اعم يستلزم انتفاء انتفاء
اللزوم والالانقلب اللزوم الى الامكان واما اللزوم فقد
يتحقق مع بقاء اللازم فيما اذا كان اللازم خاصا وظاهرا
ان ارتفاع الخاص لا يستلزم ارتفاع العام ومن ههنا نسمع
ان ارباب المعقول يقولون استثناء نقيض ^{المقدم} لا ينتج نقيض
التالي بل قد يستعمل فيما اذا كان المراد استمرار ثبوت الجزء

على كل حال فربط الجراء بالبعد النقضين ليدل على ثبوت الجزئية
مع النقض الآخر لطريق الأولى كما في لو لم يخف الله لم يعص
والفهم يدل على أن الآية انما سبقت في المعنى الثاني لا غير
تمت هذا الدليل يفيد عدم امكان العالم على تقدير التعدد
فضلا عن وجوده او حروجه عن الانتظام لان امكانه على
ذلك التقدير مستلزم لامكان التماثل المقتضى لامكان المحال
الذي هو جميع النقضين ومستلزم المحال والى كان الاستدلال
بالواسطة أولى بان يكون محالا **الحكم** انه لا خفاء بعد اثبات
واجب الوجود بالذات واثبات وجوب صدقه تعالى بان
الكذب نقص يجب تنزيهه تعالى عنه وما يقال لم لا يجوز ان يكون
الكذب نقصا لنا دونه تعالى فهو محض مكابرة لا يلتفت اليه

35 اليه وبانه لو جاز الكذب منه تعالى لجاز من الانبياء ما بولى
طريق فيرفع الامن فلا يجب تباعهم واثبات صدق الانبياء
بخوارق العادات الباهرات جازان بسندل على هذا
المطلب اعني وحدة الواجب بالادلة السمعية من
الكتاب والسنة وهي في هذا الباب اكثر من ان تحصى
منها والعلم الله واحد ومنها الله لا اله الا هو الحق الفيوم اذ
لو وجد الله آخر لم يحصر الاله الموجود في تعالى قال الامام
الرازي في تفسير قوله تعالى وهو على كل شيء قدير في سورة
الملك ان هذه الآية تدل على انه تعالى واحد دلالة ظاهرة
اذ لفظ الشيء اما ان يرادف الموجود كما هو مذهب الاشعري
اولا كما هو رأي المعتزلة وعلى كلا التقديرين لو وجد واجب

غير انه يكون الشيء شاعلا ويكون داخل في حله مقدورا
لعالى والمقدورية تنافي الوجود الذاتي انتهى فان قلت
ان الشيء كما يشمل واجبا غيره تعالى شئله تعالى ايضا
فليزمن ما ذكر قلنا المتكلم في مثل هذا الكلام خارج بالقرينة
العقلية القطعية كما تقرر في الاصول ولا يخفى ان في قوله تعالى
تبارك الذي بيده الملك دليل التوحيد ايضا اذ لو وجد الله آخر
لم يكن بيده شئ من الملك لم يكن واجبا لوجوده اذ على هذا
التقدير يكون عاجزا مثل الجبار وان كان بيده شئ منه
لم يجز حصر الملك في الحصول في حكمه كما هو مقتضى دخول اللام
على الجنس من غير قرينة معينة للبعض كما هو مقرر في الاصول
ايضا مع انه يلزم على ذلك التقدير ان يكون الكل في حكم الآخر

الآخر كما هو في تصرفه تعالى ومنه ما شاء الله كان وما لم
يشأ لم يكن فانه لو وجد الله آخر لو وجد بارادة شئ وكان
وجوده بارادة تعالى وذلك ينافي عكس نقض شرطية
الثانية وهو كل ما كان فهو بشية الله واما الثنوية القائلون
بالالهين اعني النور الذي هو سبب الحيزات والظلمة التي هي
سبب الشرور وكذا المجوس القائل بالاهر من الذي هو
خالق الشرور واليزدان الذي هو موجد الحيز سبب لبن
بانه لو كان الله واحدا مصدر الخير والشر يلزم ان يكون شئ واحد
خيرا وشريرا والنصارى القائلون بان المسيح ابن الله اذ
ورود ذكرهما بالاب والابن في الانجيل وعبد الاصفى
والكواكب وغير ذلك فهم شركون مع فقلهم اما الاول

فلا يتم ان ارادوا بالشر بما يكون شره غالباً فلا يتم الملائمة
اذا ما فيه شر لابد ان يكون فيه جهة مصلحة تقتضيها الحكمة
مع ان الشر لا يلائم ما في نفس الامر لا في نظر العقل
وعدم ملائمة بعض ما في العالم وان كان ظاهراً في نظر العقل
لكنه غير معلوم بالنسبة الى نفس الامر وان ارادوا خالق الخير
والشر فلا يتم لطلان اللازم واما الفرقة الثالثة فعلى
تقدير صحة تعليلهم من غير تحريف وتغيير فهو المهار الرحمة والشفقة
واما الرابعة فلان ما كان فيه وصية حدوث لا يليق بان
يكون معبوداً واما الاشعة القائلون بالصفات
القدسية اى بالزمان لا بالذات لاستحالة قطعها وتغيرها
القائلون بان العبد خالق لافعالهم الاختيارية والحكماء

والحكماء القائلون بترتيب الموجودات حيث قالوا المصلحة 37
من المسئلة الاول الواحد من كل الجهات الا واحد يسمى
العقل الاول فصدر عنه عقل ونفس فكل وهو محد الجهات
وما زال في التنازل الى ان وصل العقل العاشر الذي لم
العناصر المفيض للكالات العنصرية بحسب اقتضاء الاستعدادات
الحاصلة للمواد القدسية من اوضاع الفلكيات وحركاتها
فالاشعة يبالغون في نفى خالق سوى الله والمعتزلة في
نفى القدماء والحكماء في كونه واحداً من كل الجهات وفي نفى
الكثرة واما قال اللامام الرازي والمحقق الدواني من ان يتحقق
مذهب الفلاسفة ان العقول وحركات الافلاك وادعائها
شرائط وآلات للتأثير لا ان العقول مؤثرات واطالوا

الكلام بحيث لا يسهل هذا المختصر رقة استدالات الفلسفة
 التي من جملتها ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فصد عنه
 المعلول الاول وفي ثلث جهات فيجوز الوجوب صدر
 عنه عقل آخر وبجبهة الوجود نفس وبجبهة الامكان جسم هو
 الفلك الاول المسمى بالفلك الكل ولجود ما بعدهم خلافة على
 نصحايتهم اذ كتبهم شحنة ما مثال ما ذكرنا فالقول تبعه
 الذوات القديمة كما قال به الفلاسفة امر خطير خطب
 مهلك رقانا الله بلطفه من خفض خطرة
 النقية الشك الى اوج الاستدراك
 والقدر من الطنون الايام بالحق السبعين
 قد تصف هذه الرسالة في اليوم الثالث عشر من الشهر العاشر سنة
 اربعة من العشرة الاول بعد الف وثمانية من الهجرة النبوية على صاحبها
 افضل الصلوة وسبل التسمية

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim: I	H. Hüsnü
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	1186